مجلة أكاديمية شمال
أوروبا المحكمة للدراسات
والبحوث التربوية والإنسانية
ـ الدنمارك

العدد : 21
13/10/2023

النظام الملكي.. قراءة متحررة من قفص الديمقراطية

Property System. A free Reading from the Cage of Democracy

إعداد

أ.د. مسفر بن علي القحطاني
الأستاذ بقسم الدراسات الإسلامية والعربية
كلية الدراسات الإنسانية
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
واتساب : 00966569966888

المستخلص

النظام الديمقراطي من أقدم أنظمة الحكم في العالم وقد تحدث عنه أفلاطون وارسطو بشكل كبير، وقد مارسته عدد من دول العالم ووصفت بأنها دول ديمقراطية، ولكن هذه الممارسة كشف عن خلل كبير تمر به هذا الدول وان ادعت محافظتها على القيم الديمقراطية في حرية الاختيار والترشح والتصويت، ويبدو المظهر العام للاحتفالات الديمقراطية خصوصا أيام الانتخابات جميلا عندما يقف الناس في طوابير طويلة للإدلاء بأصواتهم بطريقة حرة ومتساوية، إلا أن الحسم غالبا يذهب مع أهل القوة الناعمة المختبئة خلف شركاتهم المؤثرة وقنواتهم الساحرة، عدا استغلال المجتمع بالرضوخ الطوعي للمرشح المطلوب من خلال التطبيقات الالكترونية وبرامج الذكاء الاصطناعي، ويشهد العالم اليوم عدداً من الأنظمة الملكية المطلقة والمستقرة تنمويا وأمنيا ومزدهرة اقتصاديا، وأصرح شاهد على ذلك الدول الخليجية ذات القوة المادية والقيمية في أنظمة الحكم والإدارة، ووجود بعض المشكلات التطبيقية فيها تعتبر ندوبا لا تزيل صحة وسلامة هذا النموذج في أرض الواقع، أما نموذج الحكم السعودي المعاصر يعتبر من أهم الملكيات المطلقة في العالم، وأظنه ينافس أقوى الديمقراطيات في العالم في الرفاه والتنمية وشيوع الأمن والعدالة، ونظام الحكم الأساسي فيه يعتبر تأسيسا لشكل مهم في الرقابة والمساءلة لمؤسسة الحكم، قائمًا على الالتزام بالشريعة، وتحقيقا للفصل بين السلطات، وتطبيقا لمبادئ العدل والمساواة والشورى.

الكلمات المفتاحية : النظام الملكي– الديمقراطية– النزاهة– العدل– الحرية

Abstract

The democratic system is one of the oldest systems of government in the world and has been talked about by Plato and Aristotle significantly, and has been practiced by a number of countries of the world and described as democratic countries, but this practice revealed a major defect experienced by these countries even if they claimed to maintain democratic values in the freedom of choice, candidacy and voting.

The general appearance of democratic celebrations, especially on election days, seems beautiful when people stand in long lines to cast their votes in a free and equal manner, but the decisiveness often goes with the soft power people hiding behind their influential companies and charming channels, except for the exploitation of society by voluntarily acquiescing to the desired candidate through electronic applications and artificial intelligence programs.

Today, the world is witnessing a number of absolute monarchies that are stable in terms of development, security and economic prosperity, and the clearest witness to this is the Gulf countries with material and value power in governance and management systems, and the presence of some applied problems in them are scars that do not remove the health and safety of this model on the ground.

As for the contemporary Saudi governance model, it is considered one of the most important absolute monarchies in the world, and I think it competes with the strongest democracies in the world in welfare, development, and the prevalence of security and justice, and the basic system of government in it is considered the establishment of an important form of oversight and accountability for the institution of governance, based on commitment to Sharia, and to achieve

the separation of powers, and the application of the principles of justice, equality and consultation.

Key words: Monarchy - Democracy - Integrity - Justice - Freedom

مقدمة:

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.وبعد :

يجتاح عصرنا الحاضر الكثير من المتغيرات الهائلة، وتكمن تأثيراتها الخطيرة والعميقة في نعومتها وسلاستها وشموليتها التي لا تستثني مجتمعا ولا نظام دولة، ولعل شبكة الاتصالات وبرامج التواصل الاجتماعي وتنامي هيمنة الذكاء الاصطناعي على أنظمة الدول، كل ذلك أنتج بهدوءٍ صاحب حركة نقدية وفكرية واسعة؛ تعيد النظر من جديد في كل السرديات الكبرى التي جاءت بعد هيمنة الغرب وسيطرته على العالم عقب الحرب العالمية الثانية، هذه الحركة النقدية ليست في مدى تحقق الحرية الفردية أو نهوض العدالة للجميع أو تقنين المساواة بين المجتمعات؛ بل بدأ الكثير من نخب الغرب إعادة النظر في مدى صحة الديمقراطية التي عاشت كملاك غربي ينقذ مجتمعات الأرض من وحوش الرجعية والتخلف؛ كما شمل النقد في جدوى مؤسساتها الدولية بكل شعاراتها البراقة، ومدى قبول العالم لتلك الثقافة الديمقراطية المقدسة، التي حاربت الدول الغربية لأجل زرع السحر في العالم بالعنف تارة وبالإغراء تارة أخرى، وأقصد بزرع السحر حول تلك الأفكار الكبرى كالليبرالية والعلمانية وحقوق الانسان والرأسمالية والقيم الغربية وغيرها من زيوف وأوهام فاتنة.

صحيح أن حركة مابعد الحداثة قامت بتفكيك تلك الصلابة الفكرية لجملة من تلك السرديات، ولكنها أخفقت أن تفكك هيمنة السحر الغربي على ثقافة العالم المستعمر بسبب تلك المركزية التي تحميها السياسة والاقتصاد، لذلك كان من حقنا أيضا كعرب ومسلمين تعرضنا للتشوية والاختطاف فكريا وثقافيا؛ أن نمارس حقنا في النقد والمراجعة، ولذلك كان هذا البحث.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث في إعادة السؤال الجوهري حول قدسية الديمقراطية بشكل خاص، ولماذا قامت طوال عهودها حتى اليوم بقتل وهزيمة أنظمة الحكم الأخرى؟، وهل يمكن أن يثبت النظام الملكي دوره التنموي والاصلاحي بشكل خاص أيضا ؟؛ هذا هو هدف وجوهر سؤال البحث.

أما الهدف الفرعي للبحث، يكمن في السؤال الآتي: هل النظام الملكي السعودي من أنظمة الحكم الرشيد رغم اختلافه عن الديمقراطية الغربية من حيث الشكل؟.

ولأجل مناقشة هذه الأسئلة وغيرها، عرضتُ عددا من الرؤى والدراسات السابقة والراهنة التي تعين على فهم الحالة السعودية ومدى تحقق الحكم الرشيد في نموذجها المعاصر.

وقد جعلت هذا البحث في تمهيد ومطلبين وخاتمة. وهي على النحو الآتي:

المطلب الأول: هل ماتت الديمقراطية أم أنها في انبعاث دائم؟

المطلب الثاني: لماذا فشلت الديمقراطية ونجحت الملكية، الملكية السعودية انموذجا؟

وقد التزمت بطريقة الكتابة العلمية ووضعت الهوامش في صلب البحث، ولعلي أضع أهم النتائج في خاتمة البحث.

تمهيد:

في بداية ظهور علم السياسة الشرعية؛ ناقش فقهاء الصحابة والتابعين حالة الإمام المتغلّب الذي يفرض على الأمة طاعته بالقوة، مما لم يعهدوه في حكم الخلفاء الراشدين، وكانت حادثة تولي الخليفة عبدالملك بن مروان بعد قهره ابن الزبير الذي بايعه المسلمون بعد ذلك، شاهدا على قبول العلماء شكلا جديدا لتولي الإمامة عند المسلمين، وصرّح عدد من الفقهاء الكبار بشرعيّة هذا الحكم، وجواز اعتبار القائم به إماما للمسلمين، ومن أولئك العلماء الإمام أحمد، حيث قال:"ومن غَلبَ عليهم– يعني الولاةَ– بالسيف حتى صار خليفة، وسُمّي أمير المؤمنين؛ فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيتَ ولا يراهُ إمامًا برًا كان أو فاجرًا"(الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص23). وقال الحافظ ابن حجر:" وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتَغلب، والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه؛ لما في ذلك من حقنِ الدماء، وتسكين الدهماء" (فتح الباري 9/13)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وقلَّ من خرج على إمام ذي سلطان؛ إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير" (منهاج السنة 241/2)، يظهر من هذه النصوص التحليلية لموقف أهل السنة والجماعة؛ تقدير الموقف الواقعي لإمام يملك شوكة الغلبة، وهيبة القوة، وتمكّنه من مسك زمام السلطة، معللّين لموقفهم الشرعي مآلات الخروج عليه ومفاسد مقاومته؛ لما تستوجبه هذه المغالبة من حصول الفتن والمظالم وسفك الدماء، ثم إنهم لم يفهموا من الشريعة احتكار أشكال الحكم على هيئات محددة؛ بل فهموا أن العبرة بتحقق مقاصد الإمامة في وحدة الكلمة، وإقامة العدل، وثبات الدولة، واستقرار مصالح جماعة المسلمين.

هذا النوع من الحكم حضر وتكرر بقوة في تاريخنا الإسلامي، ومن ينكره من المعاصرين أو يعتبره خنوعا من الأمة للمستبدين، أنهم قاسوا تلك الحالة الجديدة على المثال الراشد في حكم خلفاء النبي عليه صلاة والسلام، أو أنهم تعاملوا مع هذا النوع من التغلّب من خلال قوالب الدولة المعاصرة التي أصبحت تخضع لنظام محكم في انتقال الحكم، أو دستور محترم يحدد شروط وطبيعة تولي السلطة؛ بينما الفقهاء الذي حكوا الاجماع على طاعة المتغلّب، أو حرّموا الخروج عليه إذا غلب؛ نظروا لواقع الحال الذي عاشوه، والنماذج المؤلمة التي مرت بهم في الخروج على المتغلب، ولأن الفقه اجتهاد مرتبط بفهم الواقع وفهم الواجب في هذا الواقع، رأوا أن المصلحة المتحققة من الطاعة أعظم من مفاسد الخروج ومقارعة حكم هذا المتغلب.

واليوم تلاشى بشكل كبير هذا النقاش حول إمامة المتغلب، وامتدت لمجتمعاتنا الإسلامية فكرة جديدة ومختلفة؛ وهي نموذج الحكم الديمقراطي المبني على حرية الترشّح والاختيار الشعبي لمن يتولى السلطة، وقد راجت في العالم كله؛ أنها الصورة المثلى للحكم الرشيد، وأصبحت بعض الدول الغربية الديمقراطية نموذجنا الأمثل؛ وأن السبب الرئيس في تقدم تلك المجتمعات واستقرارها السياسي والاجتماعي هو تطبيقها للديمقراطية، وبين صحة فكرة الديمقراطية وواقعها ومآلاتها، أضع بعض الرؤى والأفكار حولها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: هل ماتت الديمقراطية أم أنها في انبعاث دائم ؟

لا اعتقد أن أحدا كان ليجادل كثيرا حول الديمقراطية كانموذج وممارسة مثلى وصحيحة قبل مائة عام تقريبا، خصوصا بعد بزوغ ايديولوجيات شمولية ذات طابع استبدادي في روسيا والصين ومن سار في فلكهم جعلت من الديمقراطية جنة الأرض في مقابل الجحيم الذي ينتظر رافضي الديمقراطية، والأهم في تشكيل القناعة بجدوى الديمقراطية الأحداث العظيمة التي مرت بها أوروبا بعد ثورات 1848م فيما عرف باسم " ربيع الشعوب" فالثورات الشعبية في أكثر من 50 بلدا أوروبيا قضت على الملكيات المستبدة، وأجهزت على هياكل الاقطاع، وأعادت التوزيع العادل للثروات والحريات الفردية للمجتمعات.

ولكن وبعد هذه التضحيات التي أظهرت صحة الممارسة الديمقراطية، هل ظهرت معالم وندوب تشوه هذا الوجه الجميل من الديمقراطية؟.

في الواقع الأوربي كما في النظريات السياسة؛ ليس هناك ربيع دائم للنظم الحاكمة ولا للنظريات الحالمة، وكانت بداية أفول الديمقراطية كفكرة وممارسة، ظهر مع حكومة هتلر الديمقراطية وما أعقبها من غزو وحروب مدمرة لم يشهد التاريخ أبشع منها، وكل ذلك حدث في واحة الديمقراطية!

أمام هذا المنعطف التاريخي للديمقراطية، تساءل الكثير هل هي نهاية الديمقراطية أو موتها؟ وفي جواب ذلك كتب المؤرخ والقاص الألماني بنجامين كارتر هيت كتابه الشهير (موت الديمقراطية. صعود هتلر إلى السلطة وسقوط جمهوريّة فايمار، ترجمة عدي جوني، دار فواصل، سوريا 2019) وفايمار هو اسم الجمهورية الألمانية قبل هتلر ونازيته.

لاحظ المؤلف أن النازية في الأساس كانت حركة وطنية ضد العولمة، وربما هذا يشبه الاتجاهات التي أدت لفوز ترامب عام 2016م. وأنها رفعت شعار طرد الأجانب من البلاد للتخفيف من أعباء الأزمة الاقتصادية التي كانت تواجهها ألمانيا. وقال الكاتب إن تلك الحركة تطورت بعد ذلك لتدعو إلى وجوب قيام ألمانيا باحتلال المناطق التي تحتاج إليها حتى يتعافى اقتصادها، وذلك بمعزل عن الدول الأخرى. وينسب المؤلف إلى وزير الإعلام النازي الجنرال جويلز قوله: "إننا نحتاج إلى بناء جدار. جدار يحمينا". ويضيف المؤلف إلى ذلك أن هتلر لم يعزو الأزمة التي كانت تواجهها بلاده إلى تراجع الاقتصاد الألماني في حينه، ولكنه

حمّل اليهود المسؤولية، واتهمهم بتنفيذ مخطط دولي يستهدف ألمانيا. ويشير الكاتب كذلك إلى البرنامج النازي الذي صدر عام 1930، والذي نص على وجوب "طرد جميع الأجانب من غير المواطنين، أي من غير الألمان". كما هو الحال في كثير من الأحزاب اليمينية الأوروبية التي نجحت بقوة في الوصول إلى البرلمانات وتشكيل عدد من الحكومات في النمسا وفرنسا وبريطانيا والسويد وغيرها.

ويعزو المؤلف أن ضمور الديمقراطية الألمانية قد بدأ مع تحالف الرئيس الألماني آنذاك مع الحركة القومية النازية، لأجل كسبها في الانتخابات، فكانت النتيجة أن النازيين حصلوا على 37 بالمائة من الأصوات في الانتخابات العامة، وتجاوزوا الرئيس وانتخبوا هتلر بدلا عنه. وقد مات الرئيس الألماني هندينبرج في العام التالي 1934م مغموماً من هذا الحدث.(من مقال الدكتور محمد السماك، موت الديمقراطية وخطر الشعبوية، نشر في جريدة الاتحاد الإماراتية 13 ديسمبر 2018م).

بعد انموذج هتلر في السيطرة على الحكم توالت الكتابات حول "أفول الديمقراطية"، ولكن بعد اقتحام أنصار الرئيس الأمريكي السابق لمبنى الكونجرس في 2021م توالت الكتابات حول "موت الديمقراطية"، ولعلي أمام هذه الحالة أن أعلق ببعض الرؤى على النحو الآتي:

أولا: في كل مرة يقال بموت الديمقراطية؛ تظهر من جديد وبشكل مختلف ومتجدد، ولم تنجُ الديمقراطية من استغلال استبدادي تحت شعارات (المدينة الفاضلة) منذ العصر الاغريقي؛ حتى عصرنا الحاضر المشبع بشعارات برّاقة وفاتنة روّجتها أم الديمقراطيات؛ الولايات المتحدة الأمريكية، التي سعت لنشر الديمقراطية المنتقاة لمقاس مصالحها؛ ولو بغزو الدول، ومحاصرة الشعوب، ونشر الأسلحة الفتّاكة، ودعم الجماعات الإرهابية.

ويمكن تتبع مراحل المشروع الأمريكي لنشر الديمقراطية بداية من عام 1974م لأمور أهمها:

- أن الديمقراطية الأمريكية باتت الأهم والمرجع لبقية الديمقراطيات العالمية.
- أن الأمريكان يقومون جديا بنشر نموذجهم الديمقراطي بشكل علني ومتعسف ومن يخرج عنه يعتبر متخلفا أو مارقا.
- أن المنظمات السياسية العالمية باتت تجعل الديمقراطية الأمريكية معيارا للقبول السياسي.

أمام هذه المعطيات سأتتبع بشكل موجز هذه الحملة الأمريكية لنشر ديمقراطيتها في العالم، ويمكن أن نجعل عام 1977م العام الذي تبلورت فيه الدعوة الخاصة لمشروع الديمقراطية الأمريكية، وذلك من خلال ربط قانون المؤسسات المالية والدولية بالديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ تم ربط التفاعل الإيجابي بين هذه المؤسسات المالية الدولية والدول الأجنبية بمقدار ما تتبنى تلك الدول السلوك الديمقراطي –وفق التصور الأمريكي–.

وكان أول تقرير سنوي يصدر عن وزارة الخارجية الأمريكية بخصوص حقوق الإنسان كان في العام 1977م، وفي تلك الفترة تزايدت المناقشات داخل الكونجرس الأمريكي فيما يخص تطبيق العقوبات الاقتصادية على الدول المخالفة للديمقراطية الأمريكية.

أما إدارة الرئيس كارتر (1977–1981م) فقد تمسك بحقوق الإنسان والديمقراطية كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية، وذلك لعدة أسباب، منها أن نشر الحرية على مستوى العالم يتماشى مع القيم والمصالح الأمريكية، كما أن التوسع في نشر قيم حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم سيؤدي إلى تعزيز الأمن الأمريكي.

ثم أنشأت إدارة الرئيس ريغان (1981–1989م)، في إطار مواجهة العالم الحر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للكتلة الشيوعية، المؤسسة الوطنية للديمقراطية التي تتلقى دعماً فدرالياً من الكونغرس لدعم الديمقراطية، وتم بعد ذلك إنشاء المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي لتقديم المساعدات الفنية والمادية لبرامج الديمقراطية في الخارج. كما تم في عام 1983م إنشاء الصندوق القومي الديمقراطي، الذي يسعى لدعم التوجهات الديمقراطية في الدول الشيوعية وغير الشيوعية.

وفي نفس السياق اعتبر الرئيس كلينتون (1994–2001) أن توسيع الديمقراطية في العالم يمكن أن يحل محل الاحتواء، كاستراتيجية بديلة وحاكمة للسياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وفي 21 أيلول 1993 أعلن أنتوني ليك مستشار الرئيس كلينتون لشؤون الأمن القومي في خطاب له في جامعة هوبكنز الأمريكية: "أن توسيع الديمقراطية هدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية"(انظر: البيومي، سالي سامي (2007)، الحرب على الإرهاب.. كمبرر لانتهاك حقوق الإنسان، السياسة الدولية، مجلة العدد167، يناير؛ الشاهر، شاهر إسماعيل، بحث وهم الديمقراطية الامريكية، المركز الديمقراطي العربي، 11 سبتمبر 2017، https://democraticac.de/?p=49028).

ومع كل تلك المسيرة الطويلة لمحاولات أمريكا لنشر ديمقراطياتها المتخيلة، إلا أن وجه تلك الدعوات قد اعتلاه القبح بسبب الممارسات القمعية المغلّفة بالديمقراطية.

كما أن من المعلوم أن قيم الديمقراطية؛ كحرية الانتخاب والترشيح، واستقلال السلطات، والتداول السلمي للسلطة، والمساواة القانونية في المجتمعات التعددية؛ هي محل قبول واتفاق بين الشعوب وكذلك بين أتباع الديانات. (انظر: روح الديمقراطية للاري دايموند، ص62، طبعة الشبكة العربية 2014م).

فالديمقراطية كفكرة سياسية وتجربة مدنية تاريخها ضارب في القدم، وتشكّلت عبر الزمان والظروف السياسية وفق قوالب عديدة، يجمعها وصف الديمقراطية ويفرقها الوعاء الحاضن للممارسة، فنتج إثر ذلك طيف واسع من المظاهر والتجارب، فحتى إيران وكوريا الشمالية تعتبر نفسها دول ديمقراطية رغم ما في هذا الوصف من شناعة وسخرية.

هذه الطبيعة الديمقراطية المطاطة والزئبقية عن الضبط والتحديد، قد يكون هو سبب بقائها وانتشارها، وسبب كبير أيضا لنقدها وادّعاء موتها ونهايتها، فأسوأ الأنظمة الإنسانية تدميرا للشعوب والمجتمعات وإشعالا للحروب ولدت من رحم الديمقراطية كالنازية والفاشية وغيرها.

فإذا كان من المهم بيان فضل الديمقراطية كحلٍ جاء في وسط ليل كالح من الظلم والاستبداد؛ فأيضا من المهم أن نتتبع مدى صلاحيتها كحلٍ لا يزال يمنح الشعوب حريتها واستقلالها، وهذه الإيجابيات التي استمرت عقودا من الزمن، لا نزال نتساءل في مدى استمرارها في تقديم الرخاء والحرية والرقابة للحكومات الديمقراطية، والواقع الغربي فضلا عن سوء الواقع العربي بدأ يُظهر الوجه الكالح للديمقراطية المستغلَّة، وبدأت فضائح الديمقراطيين تزكم الأنواف من فسادها واستغلالها قيم الديمقراطية، واعتقد أن واجب المرحلة للمثقفين والمفكرين أن يزيلوا أي زيف وخداع يمكن أن تلبسه أثواب الديمقراطية.

ثانيا: نحتاج أن نسأل ما السر في تقدم بعض المجتمعات واستقرارها ورخائها؟، هل الديمقراطية وراء ذلك أم أن هناك عوامل أخرى؟، بلا شك أن السلطة السياسية وراء تلك المنجزات، ولكن ضمانات البقاء تصاعديا في ميادين التقدم، قد لا تستطيعه السلطة لوحدها مهما كانت قوة مؤسساتها الديمقراطية، واليوم نشهد عددا من تلك الأنظمة الديمقراطية تفرز لنا وجوه متناقضة؛ تجمع بين التعددية والعنصرية، والبطالة والرخاء، والسلام والحرب، واستغلال الشعوب الفقيرة وتنميتها، وهذا ما يؤكد أن الديمقراطية تنجح وفق رسوخ قيمها المعلنة، وصدق التعاطي مع المواطن العادي، وليس في أشكالها الإجرائية، وصناديق انتخاباتها المغلقة والمترعة بأصوات وأحلام الشعوب.

وقد ناقش الدكتور والمفكر ياشا مونك الأكاديمي في جامعة هارفارد هذا الموضوع في كتابه (الشعب مقابل الديمقراطية. لماذا حريتنا في خطر؟ وكيف يمكن إنقاذها؟، مراجعة مالك عيطه، منشورات جامعة هارفارد،2018، https://www.harmoon.org/reports/archices-12789) وذكر أهم الأسباب الرئيسية لتراجع الديمقراطية الليبرالية، معتبرا أن هناك ثلاث شروط للديمقراطية أدت إلى استقرارها في الماضي، لكن هذه الشروط لم تعد موجودة في الوقت الحاضر.

أولا: وسائل الإعلام، حيث أضعفت وسائل التواصل الاجتماعي منصات الإعلام التقليدية ومكّنت الأصوات غير الليبرالية التي كانت مهمشة سابقا، للوصول إلى الرأي العام من خلال كثافة المعروض وقوة انتشارها عبر المنصات الجديدة كتويتر والفيسبوك والانستغرام والسنابشات وغيرها.

ثانيا: الاقتصاد، فقد تمتع معظم الناس بارتفاع في مستويات المعيشة في الماضي، لكن الكثيرين يخشون الآن أنهم سيعانون من صعوبات أكبر في المستقبل، إذ يؤدي النمو الاقتصادي البطيء، وارتفاع الأسعار مع شح ينتاب العالم في المواد الغذائية الرئيسة، بالإضافة إلى مشكلات الحروب الاقتصادية وسلاسل الأمداد

وارتفاع أسعار التأمين والنقل؛ إلى تنامي الهوة بين الشمال والجنوب، أو الدول الغنية والفقيرة، وكل ذلك قد ينعكس على توتر الديمقراطية في تلك المجتمعات.

ثالثا وأخيرا: كانت جميع الديمقراطيات المستقرة تقريبا دولا أحادية العرق، أو كانت لديها مجموعة عرقية مهيمنة، ولكن الآن هذه الهيمنة تتعرض للتحدي في العديد من الأماكن، إذ أدت الموجة الأخيرة من الهجرة في معظم الديمقراطيات الكبرى إلى "تمرد واسع النطاق" ضد التعددية العرقية والثقافية، يظهر هذا في الاحتجاجات العنصرية في فرنسا والنمسا وبريطانيا وألمانيا ضد المهاجرين رغم الاحتياج الكبير لخدماتهم في المهن الأولية والرئيسة.

ثالثا: نشهد بوضوح اليوم؛ أن أكثر الأنظمة الديمقراطية في العالم رسوخا وغرورا، باتت اليوم في محك حقيقي بين استغلال المواطن واستغفاله؛ وأحيانا تهديده، فالولايات المتحدة الأمريكية صنم الديمقراطية المعاصرة، باتت توصف مؤخرا بالديمقراطية (الهشّة) حسب تصريح الرئيس الأمريكي جو بايدن بعد تبرئة سلفه دونالد ترامب أمام مجلس الشيوخ في حادثة اقتحام مبنى الكابتول؛ حيث قال: " إن ما يجري يذكرنا بأن الديمقراطية هشّة" (BBC في 14 فبراير 2021 ، ولاتزال هناك تحقيقات ومطالبات بمحاكمته). وقد أظهرت الأحداث الأخيرة خلال الأعوام الماضية عن توحش مقيت ضد المواطنين من أصول أفريقية، فضلا عن اتهامات متبادلة بين الحزبين الحاكمين؛ أن كلا منهما يقف وراء تقويض الديمقراطية في البلاد، ولا تزال مشاهد ذلك الاقتحام لمبنى الكابتول في 6 يناير 2021م، تذكرنا بمشاهد من أفلام الإثارة لغوغاء من الفايكنج يعودون من العصور الوسطى لتحطيم صنم الديمقراطية، لذلك تساءل الكثير بعد هذه الأحداث: هل صورة الديمقراطية الغربية بهذه القتامة؟!، واعتقد من الاجحاف تصويرها كذلك بشكل عام، لكن الأحداث التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا في عدد من الأزمات الانتخابية والمواجهات العرقية تثير مخاوف الكثير من النخب والمراقبين لدرجة القتامة، والزعم بنهاية الديمقراطية، وهنا أشير إلى دراسة قام بها مارتن غايلنز من جامعة برينستون، وبينجامين بيج من جامعة نورثويسترن، على تحليل النظام السياسي الأميركي اعتماداً على أربع نظريات في تحليل نظام الحكم وطبيعة جماعات المصالح التي تحكم القرارات السياسية، خلصت الدراسة: بان أمريكا يحكمها مجموعة من النخب تسيطر على الثروة والسلطة، وليس للمواطن العادي أثر كبير في السياسة، وقد قاما بدراسة على حوالي 1800 قرار سياسي من سياسات الحكومات الأميركية على امتداد 25 عاماً، وتحليل ما جرى تنفيذه بالفعل مقارنةً بما قال أغلب المواطنين الأميركيين إنهم يريدون تنفيذه، وقد توصل الباحثان إلى نتيجة تؤكد أنّ المجموعات صاحبة النفوذ والثروة غالباً ما تستطيع تمرير السياسات والقرارات التي ترى أنّ الحكومة يجب أن تنفذها عبر دوائر السياسة لتُترجم

في النهاية إلى واقع فعلي.(انظر: نص الدراسة في موقع جامعة نورثويسترن: https://www.ipr.northwestern.edu/news/2018/page-democracy-in-america.html)

رابعا: في الآونة الأخيرة تطورت أدوات الهيمنة على الشارع السياسي والناخب العادي في غالب الدول الغربية من خلال هيمنة وسائل التواصل الاجتماعي وتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في دعم برنامج انتخابي أو شخصية حزبية، وهذا ما حصل بالفعل من انقلاب ناعم على الإرادة الشعبية، فلم تعد الدبابة التي توجه مدفعها صوب مبنى الإذاعة حتى ينتهي الانقلابيون من قراءة بيانهم؛ بل يحدث ذلك اليوم بطريقة صامتة وذكية، عبر تسميم الفضاء العام، وتلويثه بسديم من الإشاعات والبيانات الكاذبة والأخبار الزائفة، والتسميم غالبا تقوم به برمجيات وخوارزميات مصممة خصيصا لهذه المهمة، وهذا مايبرر غرابة وصول أشد الأحزاب تطرفا وأسوأ الشخصيات عنصرية ويمينية إلى سدة الحكم، أو حصول بعض هذه الاحزاب على مقاعد مؤثرة في بعض برلمانات تلك الدول المستنيرة.

يقول مأمون فندي في مقال له سمّى تلك الحالة (التكنوشعبوية) بأنها:" تحالف ما بين القديم المتخلف وما بعد الحديث الذي يساعد على نشر التخلف بطريقة أسرع مما عرفته البشرية من قبل". (الشرق الأوسط 07 فبراير 2022 مـ رقم العدد:15777).

وهناك مشهد مخزي آخر لأكبر دول العالم حجما في الديمقراطية؛ وهي الهند، فقد قامت حكومة حزب بهاراتيا جاناتا التي يتزعمها الرئيس الحالي مودي، بتشويه الديمقراطية الهندية، إذ تبنت نظام الأغلبية الهندوسية المتطرفة غير المتسامحة على حساب المُثُل العلمانية والتعددية والتسامح الديني والمواطنة المتساوية التي تأسست عليها البلاد بعد حصولها على الاستقلال في 15 أغسطس 1947م.

ويستخدم النظام الهندي آلية حكومية مختلطة، ومعلومات مضللة وأساليب ترهيب من عصابات الأحزاب لإسكات المنتقدين بينما يتم مضايقة الأقلية المسلمة الكبيرة في البلاد، فضلاً على تأجيج الانقسام الاجتماعي والعنف، كما يتم انتهاك الحريات المدنية بشكل منهجي. ومع ذلك، فإن الديمقراطيات الغربية مثل الولايات المتحدة ترفض الحديث مع مودي حول الأمر، ولكنها بدلاً من ذلك تقوم بمغازلته للحفاظ على الوصول إلى سوق الهند الضخم، ومن أجل استخدام نيودلهي بوصفها حصناً استراتيجياً ضد الصين.

وفي عام 2021م خفّض معهد "V – Dem" السويدي تصنيف الهند إلى كونها دولة استبدادية، وخفضت منظمة "فريدوم هاوس" ومقرها واشنطن، تصنيفها إلى دولة حرة جزئياً، وقالت "فريدوم هاوس": "إن تراجع تصنيف الهند، بسكانها البالغ عددهم 1.3 مليار نسمة، قد أدى إلى قلب ميزان الحرية العالمي بقوة لصالح الاستبداد، حيث يعيش أقل من 20% من سكان العالم الآن في بلدان حُرة"، ولكن العائق الأعمق والأقدم بكثير أمام تطوير ديمقراطية صحية ومرنة كان فشل الهند التاريخي في ضمان رفاهية مواطنيها الأشد فقراً،

حيث يموت مئات الآلاف من الأطفال كل عام بسبب الجوع، ويعاني أكثر من ثلثهم من التقزم، وذلك في الوقت الذي يتسابق فيه الملياردييرات الهنود على قوائم الأغنياء العالمية، كما أدت السياسات النيوليبرالية إلى تفاقم عدم المساواة في نيودلهي، حيث تراجعت الدولة عن القيام بالمسؤوليات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وهو ما يؤدي لشعور الملايين من السكان بالإهانة والضعف، مما يجعلهم يلجأون لهويتهم الجماعية وينجذبون نحو القادة الأقوياء الذين يَعدونهم بالدفاع عنهم ضد الجماعات الأخرى، كما أنه يسهل دخولهم في دائرة الكراهية الدينية التي تُستخدم الآن لإعادة تعريف الهند العلمانية بوصفها دولة هندوسية.(انظر: من مقال ديباسيش روي شودري، الهند وموت الديمقراطية، الشرق الأوسط 2 سبتمبر 2022 م).

وفي كل يوم تظهر المفارقة بقوة بين الديمقراطية كمثال للحياة المستقرة والرفاه إلى مثال للنزق السياسي وانتشار الفساد وهيمنة مجموعات التأثير والتخدير للرأي العام.

المطلب الثاني: لماذا فشلت الديمقراطية ونجحت الملكية. الملكية السعودية أنموذجا؟

التجارب الديمقراطية العربية ليست بمنأى عن هذا الضمور العالمي الذي أصاب الديمقراطيات العريقة، فكيف لا يصيب تجاربنا العربية الخديجة والقصيرة؟!، والتي أصبح بعضها مجرد مسرحيات يشاهدها الجمهور ويصفق طربا لها، ثم يغلق الستار لتبدأ مسرحيات الواقع المرير، فمع وجود ديمقراطية في العراق ولبنان واليمن وليبيا والجزائر والسودان وتونس والكويت إلا أن مشاهد الانتخابات ظهرت وكأنها ساحات حرب بين أطياف البلد الواحد، ولم تعد صناديق الاقتراع هي الفيصل في حسم المنافسة؛ بل أصبح السلاح والمال هو من يحسمها لصالح أصحاب النفوذ والغلبة.

ومع ذلك كله؛ فإن هذه الوقائع الديمقراطية تسوّق على أنها تجربة انتخابية مجيدة، وعرس ديمقراطي؛ بيد أنه عرس يرقص فيه الفائزون على أنغام التراتيل الطائفية والصيحات القبلية، مع رعاية بالغة من ثكنات العسكر وقوات الأمن، لتظهر أمام العيان خارطة جديدة للوطن ممزقة الألوان والأوصال. فضلا عن أن خطابات وعود الرفاه والمستقبل المشرق بالتنمية الراقية دائما ما تتلاشى بعد فرز الصناديق وإعلان الفائزين.

أمام هذا الواقع تظهر هناك نوع من السلطة السياسية لها حضورها في العالم، ولا تزال في بُعد كلي أو جزئي عن الديمقراطية؛ وهي سلطة نموذج الحكم الملكي، وهذا النموذج السياسي رغم كثرة النقد الموجّه له، واعتباره من تقاليد العالم القديم؛ إلا أنه في كل مرة تتهاوى الأنظمة الديمقراطية وتنهار؛ يظهر هذا الحكم شاقا طريقه بثبات واستقرار نحو تحقيق العدالة وتطبيق معايير الرقابة واستقرار اقتصادي لا يوجد مثله في كثير من دول العالم المتقدم، وأوضح مثال على هذا النوع من الحكم؛ واقع الحكم في دول الخليج العربي، فالمملكة العربية السعودية – الشاهد الأكبر في هذه التجربة–مضى على تأسيسها أكثر من ثلاثمائة عام، وهي في كل مرة تظهر بثوب عصري وتطور سياسي، وضَعَها اليوم بين أهم 20 اقتصاد عالمي.

وكلما شاهدنا تساقط جمهوريات الخريف العربي العتيقة، بقيت الملكيات العربية صامدة ومرنة في اتخاذ اصلاحات سريعة وناجزة، وهذا ما يطرح عدة تساؤلات فكرية وفلسفية حول هذا النموذج وأهمية دوره في استقرار عدد من المجتمعات التي تعيش في وسط أمواج سياسية هائلة، وماهي الأسباب التي حافظت على رسوخه يوما بعد يوم؟ وهل طبيعة الاقتصاد الريعي سبب في ضعف المطالبات الشعبية؛ أم أن هناك ولاء شعبي خاص أعظم من اغراءات المنح المالية؟ ثم لماذا يتجاهل كثير من المفكرين السياسيين دور تلك الملكيات في استقرار شعوبها، مع تعمد واضح في خلق حجج واهية تظهر عوار هذا النموذج من الحكم؟.

هذه التساؤلات وغيرها تفتح لنا بابا جديدا لتطوير النظرية السياسية المعاصرة، وتعيد تنظيم أهداف الدولة العليا وفق ممارساتها في الترشيح والانتخاب والحكم، بحيث لا تكون هناك فجوة واضحة بين ما تنادي به الدولة وما تقوم به أجهزتها من ممارسات سياسية.

ولم يعد من المفيد إنكار تظافر عوامل دينية واجتماعية واقتصادية كثيرة أسهمت في تطوير وتألق النموذج الملكي المعاصر، مالم تتظافر مثلها في أنظمة الجمهوريات الحالية، فشرعية الحكم دينيا واجتماعيا ضاربة في عمق الدين والتاريخ، ومشروعية تداول السلطة وانتقالها ومهماتها واضحة قانونيا في دساتيرها، واستقرار ووفرة موارد الدولة ظاهر بجلاء في مشاريعها وثرواتها السيادية، بالإضافة إلى حسن تدبير المال والشأن العام، هذه العوامل وغيرها ضرورية لتطبيق الحكم العادل اليوم، ملكيا وحتى ديمقراطيا، ومادامت تلك المضامين هي حجر الزاوية لأي حكم، فهي التي تُمدح أو تُذم، بدلا من الرهان على النموذج الغربي الديمقراطي كمعيار وحيد في الصحة او الطلان.

خصوصا أن الديمقراطيات المعاصرة باتت أنواعا متباينة متضادة، ولم تعد ذاك النموذج المثالي الذي ارتبطت به مفاهيم الحرية والمساواة والتداول السلمي للسلطة، فالنظرية والواقع الديمقراطي لم يعد أصلا وقانونا عاما؛ حتى يعد الخروج عليه خرقا لصحة الدولة وحداثتها.

وهنا أنقل مقاطع من حديث سمو ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أثناء مقابلته مع مجلة أتلانتك الأمريكية في تاريخ 3 مارس 2022م، حيث يمثل سموه سلطةً في ملكية مطلقة، وكانت إجابته معالم سياسية وفكرية توضح طبيعة هذا الحكم، وفلسفة جديدة لأليات انتقال السلطة وواجباتها أمام الشعب، ومن أهم ماجاء في هذه المقابلة جوابه على سؤال "هل اجتذبتك يومًا أفكار الديمقراطية أو حتى الملكية الدستورية بأي طريقة؟" فقال ولي العهد: "نعم، بالتأكيد. هناك الكثير من الأفكار الجاذبة، فالديمقراطية جذابة، وكذلك الملكية الدستورية جذابة، لكن الأمر يعتمد على المكان والطريقة والخلفية. فالديمقراطية في أمريكا رائعة، إذ نتج عن الديمقراطية أكبر ناتج محلي إجمالي في العالم، ودولة عظيمة، وقد نتج عنها العديد من الأشياء العظيمة في العالم بأكمله، لكنها وُجدت وصُممت بناءً على الوضع الذي كنتم فيه من إخراج البريطانيين

وحتى توحيد أمريكا، وبالتالي، فقد صممتم نظامكم السياسي، ومعتقداتكم الاجتماعية بطريقة تدعم أمريكا، ومن ثم تطورتم، ولو نظرتم إلى أمريكا قبل 100 سنة على سبيل المثال، ستجدون المعتقدات الاجتماعية السائدة حينها سخيفة! وحتى بالنسبة لنا في السعودية، نراها سخيفة، لذا لقد تطورت."

وتابع قائلا: "لكن السعودية كملكية مطلقة، لا تعني أن الملك يمكنه أن يستيقظ غدًا ويفعل ما يحلو له، فهناك أمر أساسي يقود الطريقة الشرعية لإدارة شؤون البلاد، وهو النظام الأساسي للحكم، الذي ينص بوضوح أن هناك ثلاث سُلطات: الأولى السلطة التنفيذية، التي يقودها الملك كرئيس لمجلس الوزراء، أما السلطتان الأخريان (القضائية والتنظيمية)، فلا يقودهما ولكن يقوم بتعيينهما، وإليكم مثال عن طريقة اتخاذ القرار، فقد أردنا السماح للمرأة بالقيادة منذ عام 2015م، لكننا لم نستطع القيام بذلك قبل 2017م، وهذا يوضح لكم كيف أننا نعمل وفقًا للقوانين، ووفقًا للنظام الأساسي للحكم، وأمام الشعب، أما لو أدرنا شؤون البلاد بعشوائية، كخيمة، فهذا يعني أن الاقتصاد بأكمله سينهار، ولن يستثمر أحد في السعودية، والسعوديون لن يؤمنوا بنا، فلا يمكننا إدارة شؤون البلاد بعشوائية. هذه كانت طريقة القذافي."

واستطرد سمو ولي العهد قائلا: "لقد جاءت الأسرة المالكة السعودية قبل 600 سنة، كأسرة حاكمة، حيث أسسوا الدولة السعودية قبل 300 سنة، ثم انهارت لمدة سبع سنوات، ثم عادت مرة أخرى، وانهارت لمدة 10 سنوات، ثم عادت مجددًا، وقد تعلمنا الكثير من الدروس، وتطورنا، كما تطور النظام، وكل جيل يأتي، يأتي بناءً على نظام أساسه هذه السلطات الثلاث، وعندما يأتي ملك جديد، يأتي ولي عهد جديد، ولا يحاولان تقويض هذه السلطات؛ لأن هذه هي قوة السعودية.. وهذا ما يجعل السعودية دولة في مجموعة العشرين، حيث تمتلك 12% من احتياجات البترول، وثاني أكبر احتياطيات نفطية مثبتة في العالم، ولديها اثنان من أكبر الصناديق السيادية في العالم، وما جعلها هكذا هو أن كل جيل يأتي، يبني عليها ويستثمر فيها ويطورها للمستقبل، كما فعل الأمريكيون خلال الـ300 سنة الماضية."

وفي بيان وضوح نظام الحكم والبيعة للحاكم؛ قال ولي العهد:" إنني لا أستطيع تغيير السعودية من ملكية إلى نظام مختلف، وذلك لأن الأمر مرتبط بملكية قائمة منذ ثلاث مئة سنة، وقد عاشت هذه الأنظمة القبلية والحضرية التي يصل عددها إلى 1000 بهذا الأسلوب طيلة السنوات الماضية، وكانوا جزءًا من استمرار السعودية دولة ملكية .من بين أفراد العائلة المالكة؛ هنالك أكثر من خمسة آلاف فرد من عائلة آل سعود، وأعضاء هيئة البيعة اختاروني لكي أحمي المصالح الخاصة بالملكية، وتغيير هذا الأمر يعد خيانة لأفراد عائلة آل سعود، وكذلك خيانة للقبائل والمراكز والهجر وانقلابًا عليهم، وكل هذه المكونات تساعد على إحداث تغيير في السعودية، ولهذا فإنني لا أعتقد أنهم هم من يتسببون في إبطاء وتيرة التغيير، بل هم الأدوات التي تساعدني على القيام بالمزيد".

هذه القناعة التي ذكرها سمو ولي العهد حول النظام الملكي في السعودية مبنية على رؤية ثابتة تقوم على احترام الشرع والنظام الأساسي للحكم والاختيار الذي تحدده هيئة البيعة، وهذه النظم المستقرة منذ مئات السنين مستوحاة كما قال سمو ولي العهد في ذات المقابلة من:" أن دولتنا قائمة على الإسلام، وعلى الثقافة القبلية، وثقافة المنطقة، وثقافة البلدة، والثقافة العربية، والثقافة السعودية، وعلى معتقداتها، وهذه هي روحنا، وإذا تخلصنا منها، فإن هذا الأمر يعني أن البلد سينهار".(انظر نص اللقاء: في موقع وكالة الأنباء السعودية: https://www.spa.gov.sa/2334337)

هذا النص الطويل من المقابلة مع سمو ولي العهد السعودي نقلته لأسباب:

1- أن ما جاء في هذه المقابلة يعد توضيحا لنظام الحكم السعودي بتفصيل لم يُسبق له، ولم أجد من تحدث بهذا الوضوح من قبل.
2- فيه تأكيد لموقف المملكة العربية السعودية الصريح من نظام الملكية القائم، وعلاقته بالقيم والمعتقدات التي قامت عليها الدولة منذ التأسيس حتى اليوم.
3- أنه أشار للتجارب الديمقراطية واحترام المملكة لها، وتفرُّد نموذج المملكة بأليات متطورة في الاختيار والمساءلة؛ إما من خلال نظام البيعة وإما من تعدد السلطات الرقابية.
4- أوضحت تصريحات سمو ولي العهد طبيعة العقد الاجتماعي بين ولاة الأمر والمواطنين، وأن الإخلال بهذا العقد الممثل بالبيعة الشرعية للملك يعدّ خيانة لمن أختاره وبايعه.

هذا الوضوح السياسي جاء محملا بكثير من القيم الإسلامية والأعراف المجتمعية التي يراها المواطن السعودي جوهر هويته التي يحميها ويحافظ عليها، ومن ثمّ يرى المواطن أن طاعة ولي الأمر في غير معصية الله من معتقده الراسخ الذي لا يتزحزح.

وبالعودة للنظام الأساسي للحكم في الباب الثاني الذي وضع قواعد نظام الحكم في المملكة نصت مواده على ما يلي:

"المادة الخامسة

أ – نظام الحكم في المملكة العربية السعودية، ملكي.

ب– يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. ولا يكون من بعد أبناء الملك المؤسس ملكاً وولياً للعهد من فرع واحد من ذرية الملك المؤسس.

ج– تتم الدعوة لمبايعة الملك واختيار ولي العهد وفقا لنظام هيئة البيعة.

د – يكون ولي العهد متفرغا لولاية العهد، وما يكلفه به الملك من أعمال.

هـ – يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة.

يبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره.

المادة السابعة

يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله. وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة.

المادة الثامنة

يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية".

هذه المواد الصريحة من نظام الحكم الأساسي الذي يعدّ دستور المملكة العربية السعودية، وضع بما لا مجال للشك فيه أن استمداد الحكم ومرجعيته وسلطته هي للشريعة الإسلامية من خلال مصدريها الرئيسيين القرآن وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام، وأن الشورى والعدل والمساواة هي الأسس التي يقوم عليها الحكم، ومن ثمّ نلحظ أن الحكم الملكي المطلق هنا ليس كما هو في الدول الملكية الأخرى مطلقا من غير قيد ومتروكا بلا حدّ؛ بل نص النظام كما سبق في مواده الصريحة أن الملك وولي عهده يخضعون للشريعة الإسلامية ويرجعون لها، وهذا يمنح الحكم قوته ونفوذه على أفراد المجتمع المسلم، ويضبط إجراءات الحكم ألا تخرج عن الكتاب والسنة، فهو مطلق من حيث وجود ملك وولي لعهده بيدهم الحكم ولهم الطاعة، ولكنه يحمل في ذاته الانصياع لأسس العدالة والمساواة والشورى وفق ماجاء في الكتاب والسنة، ومن نظر في تاريخ الأمة الإسلامية في أفضل عصورها وجدها لا تخرج عن هذه الطبيعة وتلك المكونات في الحكم.

وهذا الرسوخ والثبات في تحديد طبيعة الحكم ومرجعيته، من أهم عوامل الاستقرار والرفاه التي يعيشها المواطنون في المملكة، واعتقد جازما أن هناك شبه اجماع بين المواطنين السعوديين على الرضا والقبول بهذه الشكل الفريد من الحكم، منذ توحيد المملكة على يد الملك عبدالعزيز رحمه الله حتى يومنا المعاصر.

ومن خلال الاطلاع على بقية الأنظمة واللوائح التشريعية التي تسير عليها مؤسسات الدولة؛ نجدها قائمة على توخي الالتزام بالشريعة الإسلامية والقيم الأخلاقية في كافة تشريعاتها، وكل ما خالف هذا الأصل فإنه لا يعتد به في النظام والقضاء.

وعليه فإن نظام الحكم الملكي في السعودية، قد خضع بشكل واضح لهذه الأصول العقدية والأخلاقية في تسيير شؤون الدولة، والقضاء الإداري في السعودية مهمته الأساسية في التأكد من عدم مخالفة هذه الأصول، فقد جاء في نظام ديوان المظالم، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/78 بتاريخ 19 / 9 / 1428 أن تختص

المحكمة الإدارية العليا – وهي أعلى سلطة في الديوان– بالنظر في الاعتراضات على الأحكام التي تصدرها محاكم الاستئناف الإدارية، إذا كان محل الاعتراض على الحكم ما يأتي: وجاء في أولا: مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، أو الأنظمة التي لا تتعارض معها أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها، بما في ذلك مخالفة مبدأ قضائي تقرر في حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا.

وهذا يسلط الضوء على التتبع الدقيق في عدم مخالفة أي نظام بالسعودية يصادم أصل تطبيق الشريعة وقيمها العليا.

وفي هذا الختام أذكر بعض النتائج لما سبق عرضه:

– النظام الديمقراطي الذي أحيا من جديد فكرة "التغلّب" التي تأتي مع "العصبة" من رجال المال والإعلام والسلاح، يعاني ازدوجا مريعا بين نظرياته المثالية وواقعه التطبيقي في أهم ديمقراطيات العالم.

– المظهر العام للاحتفالات الديمقراطية خصوصا أيام الانتخابات يبدو جميلا عندما يقف الناس في طوابير طويلة للإدلاء بأصواتهم بطريقة حرة ومتساوية، إلا أن الحسم غالبا يذهب مع أهل "الشوكة" الناعمة المختبئة خلف شركاتهم المؤثرة وقنواتهم الساحرة، عدا استغلال المجتمع بالرضوخ الطوعي من خلال التطبيقات الالكترونية وبرامج الذكاء الاصطناعي.

– الأنظمة الملكية المطلقة المستقرة تنمويا وأمنيا ومزدهرة اقتصاديا، تضرب اليوم بنماذجها الخليجية أقوى البدائل في الحكم والإدارة، ووجود المشكلات التطبيقية فيها تعتبر ندوبا لا تزيل صحة وسلامة هذا النموذج في أرض الواقع.

– نموذج الحكم السعودي المعاصر يعتبر من أهم الملكيات المطلقة في العالم، وأظنه ينافس أقوى الديمقراطيات في العالم في الرفاه والتنمية وشيوع الأمن والعدالة، ونظام الحكم الأساسي فيه يعتبر تأسيسا لشكل مهم في الرقابة والمساءلة لمؤسسة الحكم، قائمًا على الالتزام بالشريعة، وتحقيقا للفصل بين السلطات، وتطبيقا لمبادئ العدل والمساواة والشورى.

الخاتمة:

هناك ملكيات عريقة حكمت عدد من الدول، تقلصت في عصرنا الحاضر حتى أضحى عددها في العالم 44 دولة، وتضم قائمة الدول التي تتبع النظام الملكي في حكمها عددا من الدول العربية الإسلامية، إلا أنها تختلف في طبيعة ونوع تلك الملكيات، وغالبها من نوع الملكية الدستورية التي لا تتدخل في تسيير الدولة والشأن العام ولها صلاحيات محدودة داخل هيكل الدولة، ورغم هذا الدور المحدود؛ فإن هناك مطالبات شعبية خصوصا في الملكيات الأوروبية بانتهاء دورها بشكل كامل ونهائي كما حصل في الملكية الفرنسة، وهذه الملكيات تصل إلى (12) مملكة سيادية حالية بأوروبا، وهي: إمارة أندورا، مملكة بلجيكا، مملكة

الدنمارك، إمارة ليختنشتاين، دوقية لوكسمبورغ العظمى، إمارة موناكو، مملكة الأراضي المنخفضة، مملكة النرويج، مملكة أسبانيا، مملكة السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمالي أيرلندا ودولة مدينة الفاتيكان. ووفقا لتقرير "المؤشر السنوي للديمقراطية 2021"، الذي يقيّم حالة الديمقراطية في العالم، تصدرت النرويج وفنلندا مؤشر الديمقراطية، إلى جانب السويد والدنمارك والنمسا وهولندا ولوكسمبورغ. أما بريطانيا التي تصنف من غير دول الاتحاد، فقد تراجع ترتيبها أيضا بعد فضائح تتعلق بتمويلات الأحزاب وغيرها، لكنها لا تزال تصنف "ديمقراطية كاملة" والتي يبلغ عددها حسب المؤشر 21 دولة، غالبها من الدول التي تصنف دولا ملكية، بينما صنفت فرنسا ضمن "الديمقراطية المعيبة"، وهو التصنيف الذي حافظت عليه من 2020 كما تندرج الولايات المتحدة وإسرائيل وجنوب أفريقيا في هذه الفئة المعيبة نفسها.(https://arabic.euronews.com/my-europe/2022/02/14/which-eu-country-scored-higher-in-the-annual-democracy-index-ranking).

يمكننا أن ندرك بوضوح أن الدول ذات النظام الملكي ولو كان جزئيا وخالي من الصلاحيات السيادية الكبرى؛ قد تفوق بشكل ملحوظ على بقية الدول التي تصنف نفسها أنها ديمقراطيات عريقة، فالعداء الذي تظهره بعض النخب الفكرية للملكيات في أوروبا هو عداء غريب، لأن نموذجهم المفضل: فرنسا أو أمريكا؛ كل يوم والديمقراطية فيهما تغتال أمام الملأ، وتظهر مع الأيام الصورة البشعة للاستبداد والعنف وانتهاكات حقوق الانسان، كما يحدث في معسكرات الجيش الفرنسي في أفريقيا، وما يحدث في سجن أبو غريب وسجن غوانتانامو وسجون أفغانستان وغيرها، وبلا أدنى مسؤولية أخلاقية، أو اعتذار دولي عن تلك الممارسات الصارخة.

المصادر:

1 . ابن تيمة، أحمد بن عبدالحليم(1986). **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، تحقيق محمد رشاد سالم، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

2 . ابن الفراء، الأمام القاضي محمد بن الحسين(2000). **الأحكام السلطانية**، ط2، دار الكتب العلمية.

3 . البيومي، سالي سامي(2007). ***الحرب على الإرهاب.. كمبرر لانتهاك حقوق الإنسان***، مجلة السياسة الدولية، العدد167، يناير 2007.

4 . دايموند، لاري (2014). **روح الديمقراطية**، طبعة الشبكة العربية.

5 . السماك، محمد(2018). ***موت الديمقراطية وخطر الشعبوية***، نشر في جريدة الاتحاد الإماراتية 13 ديسمبر 2018م.

6 . شودري، ديباسيش روي (2022). ***الهند وموت الديمقراطية***، الشرق الأوسط 2ط سبتمبر 2022 م.

7 . العسقلاني، الإمام ابن حجر(1380هـ). **فتح البارئ شرح صحيح البخاري**، تصوير دار المعرفة.

8 . هيت، بنجامين كارتر(2019). **موت الديمقراطية. صعود هتلر إلى السلطة وسقوط جمهوريّة فايمار**، ترجمة عدي جوني، دار فواصل، سوريا .

المواقع اللكترونية

9 . نص الدراسة في موقع جامعة نورثويسترن: https://www.ipr.northwestern.edu/news/2018/page-democracy-in-america.html

10 . وكالة الأنباء السعودية: https://www.spa.gov.sa/2334337 .

11 . ياشا مونك، **الشعب مقابل الديمقراطية. لماذا حريتنا في خطر؟ وكيف يمكن إنقاذها؟**، مراجعة مالك عيطه، منشورات جامعة هارفارد،2018، https://www.harmoon.org/reports/archices-12789

12 . الشاهر، شاهر إسماعيل(2017). **بحث وهم الديمقراطية الامريكية**، المركز الديمقراطي العربي، 11 سبتمبر 2017، https://democraticac.de/?p=49028.